الفكر الإستراتيجي والأمني في الجزائر : بين النضج السلوكي والجفاء التنظيري

Strategic and Security Thought in Algeria:
Between behavioral maturity and theoretical treating



الدكتور/ نسيم بلهول[1،2]
[1]**جامعة البليدة** 2، **(الجزائر)**
[2]**المؤلف المراسل:**nassaiki@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/08/15 **تاريخ القبول للنشر:** 2019/11/03 **تاريخ النشر:** 2020/04/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ محمد الصالح زغدي (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ محمد أكرم عربات (جامعة قسنطينة 1)

ملخّص:

إن أغلبية بلدان العالم الثالث كثيرا ما تعاني من فقر في أي شكل من أشكال التفكير الإستراتيجي وهذا في دائرة اهتماماتها وأولوياتها. وكذا الوعي بأهمية هذا النوع من التفكير. ومن هنا يغيب التخطيط للمستقبل وتغيب البرمجة والاستشراف والتدبير الاستباقي للأمور. وبالنتيجة تسير سياسات تلك الدول على غير هدى وبدون خرائط طريق مستلهمة من دراية بالمسارات التي قد تسلكها الأحداث في العالم ومن المعرفة بالملامح التي قد تتسم بها السياقات الدولية. مما يتسبب في انتهاج سياسات عشوائية تتصف بالتلقائية والارتجالية والتخبط. فالدول التي تفتقر لذهنية استراتيجية واضحة وتخطيط استراتيجي سليم لن تشكل قوة يُعتد بها، مهما بلغ تفوقها بعناصر قوتها الثابتة والمتغيرة، وستكون محصلة معادلة القوة لديها ضعيفة، وأقل من مثيلاتها من الدول الأخرى، ذات نفس عناصر القوة الثابتة والمتغيرة.

ومن هذا الباب سيعكف هذا المقال على دراسة وتحليل مكانة الذهنية الإستراتيجية والتفكير الإستراتيجي من واقع اهتمامات وأولويات المؤسسات السيادية في الجزائر وعلى رأسها المؤسسة العسكرية. وموقع النخب الأكاديمية ودورهم – إن وجد – في ترقية هذا الشكل من أشكال التفكير الإنساني والذي من شأنه أن يحقق الريادة الإستراتيجية للدولة والمجتمع معا، كمرحلة من مراحل التفوق الداخلي والخارجي الذي تصل إليه الدولة، كمجموعة من النتاجات والمخرجات الناجمة عن مجموعة من الأسس النظرية والتطبيقية لرؤى استراتيجية غالباً ما تتسم بالنضج وفق حسابات القوة والتأثير الإستراتيجي.

الكلمات المفتاحية: الفكر؛ الجزائر؛ العسكرية؛ الأمن؛ الإستراتيجية.

Abstract:

The majority of Third World countries often suffer from poverty in any form of strategic thinking, even within the scope of their concerns and priorities, as well as awareness of the importance of this type of thinking, hence the absence of planning for the future and the absence of foresight and proactive management of things. As a result, their policies are not guided by roadmaps inspired by awareness of the direction of events in the world and of the features of

international contexts. This leads to the adoption of random policies that are spontaneous, improvised and confused. Countries that lack a clear strategic mentality and sound strategic planning will not be a force to be reckoned with, regardless of their superiority with fixed and variable strengths, and the result of the equation of power for them will be weak and less than those of other states, with the same elements of constant and variable power.

From this standpoint, this article will study and analyze the status of strategic mentality and strategic thinking from the reality of the concerns and priorities of the sovereign institutions in Algeria, especially the military, and the position of the academic elites and their role—if any—in promoting this form of human thinking, which would achieve the strategic leadership of the state and society altogether, as a stage of internal and external excellence reached by the state as a set of outcomes and outputs from a set of foundations of theoretical and practical of strategic visions, often characterized by maturity on the basis of strength and strategic influence.

***Key words**: Thought; Algeria; Military; Security; Strategy.*

مقدّمة:

لقد أظهرت أزمات الأمم في الكثير من الأحيان أهمية توحيد المجهود الفكري والسلوكي الإستراتيجي النخبوي منه والقيادي. كما كشفت المساحات الفارغة من زمن استمرار وتطور الدولة عن ضرورة تجميع كل الاجتهادات والمبادرات الفكرية من أجل التطلع إلى تكوين منصة علمية استراتيجية تتحرك من خلالها قيادات الدولة العسكرية منها وكذا السياسية أثناء الأزمات الأمنية وتصاعد أحزمة التحديات التي من شأنها أن تنخر توازن التركيز الإستراتيجي القومي لأية دولة أيا كان مستوى قوتها، لترتقي من خلالها إلى مستوى يعزز من مناعتها، وهذا في إطار جاهزية قومية فاعلة ومستدامة، تزيل من خلالها تلك العقبات التي من شأنها أن تعترض مهمات وسياسات القيادات العسكرية وبالتالي فمن الواجب بمكان أن توضع كامل الثقة في كل مجهود فكري استراتيجي أمني وطني وتيسير كل الإمكانيات والسبل التي من شأنها أن تساهم في بناء مدرسة فكرية استراتيجية قومية أصيلة: فالدولة التي لا تنفتح سياساتها الوطنية لمثل هكذا مجهود ولا توفر لتلك النخب المهتمة بالمجهود الفكري الإستراتيجي الظروف المعززة لمثل هذا التوجه قد تنقضي آثارها، وهذا مصير أي سلوك أو سياسة قومية تنطلق من نظرة قاصرة أو محتقرة للمجهود الفكري الإستراتيجي (Florini, 1998). فالتطلع إلى إنشاء مؤسسات قومية استراتيجية سيادية، على غرار كل من: مجلس الأمن القومي،ومجلس الدفاع الوطني، ومجلس أعلى للأمن، ومجلس أعلى للقوات المسلحة، في إطار تغييب كامل لمرجعية فكرية استراتيجية علمية الشأن، تعكس تطلعات هوية فكرية استراتيجية ذاتية تستعين من خلالها البوصلة القومية الإستراتيجية من أجل توجيه السلوك الوطني في دوائره الداخلية والخارجية. وهذا من منطلق أصالة واستقلالية المجهود الفكري الإستراتيجي وذاتية (وطنية) السلوك القومي، لن يساهم في كل الأحوال في عملية تأسيس فكر استراتيجي قومي، تنطلق من

أسسه الإستراتيجية القومية، وذلك بهدف تحديد تلك الأدوات والمقدرات الوطنية المنخرطة في عملية التخطيط السياسي أو العسكري.

في الحقيقة، عادة ما تشبه الأزمات التي تمر بها الدولة الحالة الجنينية وهذا في رحم العقل العلمي الإستراتيجي التوجه: فإذا كانت المعضلات الأمنية وليدة سوء تقدير إستراتيجي وقصور في المجهود الفكري العلمي، فمن المنتظر أن مثل هكذا وضع سيحمل ويورث لمراحل صعبة وسيئة من زمن عمر الدولة والمؤسسات الأمنية القومية معا. أما في حالة ما إذا توفرت هنالك عقول مفكرة ومتطلعة لوضع استراتيجي أفضل، وكانت المجهودات العلمية الإستراتيجية متوفرة وبشكل جلل وقوي، ويرجع إليها صانع القرار في كل وقت، تأتي الوضعيات الأمنية القومية بناء على ذلك في صفاء واستقرار تحاكي من خلاله الكمال المثالي. فسمو ونبل الهدف الفكري العلمي الإستراتيجي الشكل يعتبر ركيزة هامة من ركائز الثبات والانتصار عند أية عقبات أو تحديات أمنية تواجهها الدولة (Moller, 2000)، كون العلاقة القائمة بين الاجتهاد الفكري الإستراتيجي وسلوك المؤسسات السيادية القومية مهمة ووثيقة جدا، فهي معادلة مهمة وثمينة من أجل المحافظة على الاستقرار والمناعة القومية.

فتطوير الفكر الإستراتيجي لأية دولة تعد من المسائل البالغة الأهمية، ولن يستتب لها الأمر حتى تطلق العنان لعملية بحثية ودراسية مستمرة، مع تجنيد كافة الوسائل والظروف المناسبة من أجل ذلك، وهي شروط تعد جد ضرورية بل وحيوية من أجل الإرتقاء بالفعل الإستراتيجي القومي. فالعقل البشري يستطيع أن يعدد بصورة منطقية تلك الوسائل التي تمكن من نجاح السلوك الإستراتيجي القومي. على غرار كل من الابتكار وهذا عن طريق التجديد في أسلوب البحث العلمي الإستراتيجي وفي شتى ميادينه المختلفة. فالأسلوب البحثي في المجال الإستراتيجي لابد وأن يعتمد على قوة الابتكار وهذا من خلال التجارب والخبرات الميدانية المتنوعة والتي تدفع بالفكر الإستراتيجي نحو تطلعات مستقبلية يقظة وتجعل من عقلية كلا من رجل الدولة وقائد الدولة متقدمة وحاضرة في كل الظروف، وهذا استجابة لتلك التطورات الفكرية الإستراتيجية في بيئة الحراك الإستراتيجي القومي. فالفكر الإستراتيجي المتشعب بأبعاده الاجتماعية المختلفة، النفسية والسلوكية... إلخ، له من النفع العام على السلوك السيادي القومي ما من شأنه أن ينقل الدولة من ضيق أمنها المجزأ إلى تحقيق أمن شامل لا يقبل التجزئة.

لقد أضحى تطوير الأداء الأمني للمؤسسات العسكرية، في عصرنا الحالي، مرتبطا أيما ارتباط بتطوير الفكر العلمي الإستراتيجي، وهذا من أجل الخروج من العزلة والتبعية الفكرية، من جهة. وكذا، قصد النهوض بمقاربات علمية توازي المقدرات الوطنية الأصيلة، تساعد بل وتساهم في تحقيق الأمن القومي، من جهة أخرى.

من الواضح أنه في ظل تعاظم التهديدات الأمنية التي تعمل على تقويض مساحة وهامش استقرار الدوائر الجيوسياسية المحيطة بالدولة، أصبحت العلوم الإستراتيجية مهمة، في ظل هذه الظروف، بكل جوانبها الاجتماعية والفلسفية، والتي من خلالها يكتسب صانع القرار العسكري خيارات عديدة وبدائل كثيرة، إلى جانب أنها تزوده بمعرفة شاملة ودقيقة، متضمنة لكل المقاربات الاستجابية، الإدراكية والتكيفية التي من شأنها أن تساعد على صياغة إستراتيجية قومية تصون وتحفظ الأمن القومي من

مطبات الانفلات الأمني أو الهزات الأمنية الارتدادية التي قد تظهر بين اللحظة والأخرى في محيط الدولة (Watson, 1996). لهذا تسعى أغلب دول العالم وتسهر، في الوقت الراهن، من أجل إعداد قادة مؤهلين وهذا في شتى الميادين: عسكرية كانت، أمنية أو حتى مدنية، وهذا في إطار دورات تكوينية متخصصة تنظم في العلوم الإستراتيجية، والتي من شأنها أن تساهم في ترقية وتأهيل الأفراد قياديا وفكريا وهذا من حيث إلمامهم بتلك المفاهيم والوسائط المرتبطة بالأمن القومي في العصر الحديث (Walt, The Renaissance of Security Studies, 1991).

وعليه، تأتي مشكلة الدراسة في إطار البحث عن واقع المجهود الفكري العلمي الإستراتيجي في الجزائر، في إطار تنامي أهمية الخبرة السلوكية الأمنية القومية الجزائرية في المحافل الإقليمية والدولية: فإلى أي مدى يمكن اعتبار الخبرة والرصيد السلوكي الأمني الجزائري هو انعكاس لتواجد فكر ومجهود علمي استراتيجي وطني؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات، يمكن أن نحصرها فيما يلي:

- ما هو موقع وقيمة المجهود الفكري الإستراتيجي في جزائر ما بعد الاستقلال؟

- ما هو موقف السلطات السياسية والعسكرية الجزائرية من مبادرات تشكيل فكر استراتيجي وطني - إن وجد؟

- هل تعود نجاعة السلوك الأمني الجزائري في مواجهة التهديدات الأمنية إلى الاهتمام القومي بالمبادرات والبحوث الفكرية الإستراتيجية؟

- هل أمنت الجزائر لنفسها في إطار بناء دولة حديثة تشكيل نواة فكر استراتيجي وطني مستقل يستجيب لتطلعاتها المستقبلية؟

تأتي أهمية هذه الدراسة من عدة أوجه، أهمها:

- هي تسلط الضوء على واقع الفكر الإستراتيجي في الجزائر وكذا انعكاساته على مردود المؤسسات السيادية عامة والمؤسسة العسكرية على وجه التخصيص.

- تبرز أهم المعوقات التي يمكن أن تتعرض إليها أية دولة حيال مشاريع بناء مقومات وطنية مستقلة وبموارد ومقدرات ذاتية، خاصة ما يتعلق منه والمساهمات فكرية كانت أو اقتصادية، والتي تضطلع من خلالها الدول الحديثة إلى استكمال ثورة استقلالها، هذا بعد أن استتب لها أمر استقلالها السياسي.

- تلفت انتباه صناع القرار والنخب معا في المنطقة العربية إلى مدى أهمية الشروع بجدية في عملية بناء وعاء فكري استراتيجي يعكس هيبة الدولة العربية وسمعة قوتها في بيئة تتجاذبها التوازنات الإستراتيجية العالمية، تفرض عليها حضورا أمنيا ويقظة استراتيجية مستمرة.

المبحث الأول

الفكر الإستراتيجي في الجزائر بعد الإستقلال

عادة ما يكون هبوط الدولة بمستوى الأمن القومي إلى مستوى الأمن العسكري تقليلا لمدى وغرض الدولة في تحقيق أمنها الشامل. فالأمن القومي لا يعني فقط قدرات الدولة العسكرية أو تفوقها في مجالات سياسات التصنيع الحربي وقطاعات التكنولوجيا العسكرية، ولا يرتبط كذلك بمسافة تفوقها عند التحديات الميدانية الإستراتيجية. فعلى الرغم من أن كل ذلك يعد هاما بالنسبة إلى معادلة بناء هيبة الوضع الإستراتيجي لأية دولة من أي مستوى قوة كانت إلا أن ذلك وحده لا يحقق قيم الاستمرارية واستقرار معادلة الأمن القومي بالنسبة إلى الدولة. والأمر يعود إلى أن مثل هذه النظرة كثيرا ما تأخذ في عين الاعتبار تلك الحقائق الإستراتيجية المرتبطة بالدولة، مهمشة في ذلك لكل ما من شأنه أن يكون له عميق الأثر على مآلاتها واستمراريتها، والأمر يرتبط في هذا المقام بالمكون الفكري الإستراتيجي، الذي يمكن أن يشكل عمقا ناعما حيويا في جسد الدولة. إذ لا يمكن لصناع القرار في المؤسسة العسكرية مثلا التفاعل إيجابيا والتصدي لتلك التحديات الأمنية آنية كانت أو مستقبلية دون أن تتوفر لديهم قاعدة فكرية قوية متكيفة مع التحولات الأمنية والإستراتيجية التي يمكن أن تعرفها الدوائر المهمة والمحيطة بالأمن القومي للدولة، فحضور فكر استراتيجي قومي ذاتي يعكس حقائق الأدوات الوطنية وهيبة وزن الدولة في بيئة دولية مضطربة، من شأنه أن يجنب الدولة وضعيات كارثية وهذا عند أول امتحان أمني يستدعي هكذا حضورا ذهنيا وتركيزا ماديا قوميين.

في هذا الإطار، تعتبر العسكرة الصيغة الحمائية لمكاسب ثورة الجزائر بعد مرحلة الاستقلال، كصيغة من صيغ استمرارية ثورة البناء والتشييد واحد مسارات بناء الدولة الحديثة، والتي شكلت أحد أهم المعوقات الرئيسية التي حالت دون تحرير الفكر العلمي والاجتهادات النظرية التي من شأنها أن تساهم في تعزيز تلك المناعة الثورية. وذلك في إطار بناء مدرسة فكرية استراتيجية قومية جزائرية تعكس تحديات البقاء والاستمرارية من جهة. والانطلاق نحو وضع استراتيجي أفضل يعكس مقدرات وتطلعات الدولة من جهة أخرى.

عادة ما تعيش تلك المجتمعات الواقعة تحت أنظمة عسكرية قوية مغلقة (كاستمرار لصيغ الشرعية الثورية) في إطار علاقة ثابتة تأخذ لنفسها إتجاها أحاديا يصب في مصلحة نفوذ وتغلغل العسكريين في كل القطاعات الحياتية للمجتمع (خضر، 1985). وهذه حقيقة موجودة في الديكتاتوريات العسكرية: فعادة ما تشكل التنظيمات العسكرية تهديدا محتملا للفكرة الناشئة ومشروع العقل المدني الإستراتيجي منه، وهذا لكون أن طبقة العسكريين في تلك الأنظمة تتمتع بمزايا السلطة العسكرية، أي تحكم تحت قبضتها زمام حدي سيف السلطة في الدولة: الاستبداد والأمن القومي. فأي فكرة متحررة أمنية كانت أو استراتيجية أو حتى مجرد طفرة فكرية ناشئة، من شأنها – حسب خطاب تلك الأنظمة - أن تخل بأمن النظام واستقرار الدولة. وفي هذا الأمر، قام ألفريد فوخس Alfred Vogts في كتابه "تاريخ العسكرة - History Of Militarism" بالتفرقة بين العسكرة والطريقة العسكرية Military Way، فبينما

تعني الأخيرة السعي إلى أقصى درجات الكفاءة والاقتدار، فإن الأولى تمثل نظاما متكاملا من العادات والمصالح والكرامة والإجراءات والفكر المتعلقة بالجيوش والحروب، وهذا من أجل تحقيق أغراض تتجاوز الأغراض العسكرية. في الحقيقة إن "العسكرة" منظمة ومرتبة إلى درجة تعوق وتنقلب من خلالها على الأغراض التي تهدف إليها الطريقة العسكرية (خضر، 1985). لكن عادة ما تنطلق الجيوش والمؤسسات العسكرية من عقائد استراتيجية تستلهم منها خطابها الروحي والسلوكي، وهو حال تلك المؤسسات التي أمنت من ورائها بطارية فكرية نخبوية مستدامة ومقدرات وطنية مستغلة عقلانيا وبإحكام.

المطلب الأول: جدل المؤسسة العسكرية ومشاريع جزأرة الفكر الإستراتيجي

لقد كانت قضية بناء عقيدة قومية عسكرية جزائرية من القضايا الرئيسية التي من خلالها تم تقويض مشروع إقرار حرية التفكير الإستراتيجي والمبادرة والابتكار والقدرة على تهيئة منصة فكرية قومية استراتيجية. والتي من خلالها يمكن تأمين تغيير سلس وكذا تحول هادئ لجيش التحرير الوطني إلى جيش وطني شعبي، يأخذ شكل مؤسسة نظامية كغيره من المؤسسات العسكرية في دول العالم، يملك من المقومات الفكرية الإستراتيجية ما يؤهله لتأمين مسار الدفاع الوطني، وهذا بعد أن حقق كلا من الشعب الجزائري وجيشه الاستقلال والتحرر من مخالب الاستعمار الفرنسي، أحد أعتى القوى الاستعمارية في القرن العشرين.

تعتبر العقيدة العسكرية ركنا إستراتيجي مرجعي في غاية من الأهمية بالنسبة لأية دولة مهما كان حجمها ووزنها الدوليين وكذا سمعتها الإقليمية: فهي الأساس الروحي الذي يقوم عليه بنيان الجيوش النظامية: تدريبا وتسليحا وتجهيزا وتنظيما وقيادة. فالعقيدة العسكرية هي ثمرة تجربة طويلة ودراسة عميقة للمقومات المادية والبشرية والمعنوية بالنسبة إلى كل جيش (Loup, 1999). فهي أساسا تعني كل الأفكار والمفاهيم والآراء والتعاليم التي تسترشد بها القوات المسلحة في حالات السلم أو الحرب. إنها ظل العقيدة السياسية في الميدان. وتختلف معانيها عن معاني الإستراتيجية العسكرية والتي تعرف على أنها علم وفن استخدام القوات المسلحة لبلوغ أهداف السياسة (Jean - René, 2006). فالإستراتيجية العسكرية تبدأ حيث تنتهي العقيدة العسكرية.

الفرع الأول: إشكالية الهوية الإستراتيجية للجيش الوطني الشعبي

اعتمد الجيش الوطني الشعبي الجزائري، بعد الإستقلال (05 جويلية 1962م) - في ظلّ الظروف الدولية والتي كانت تعرف صراعا بين المعسكرين الغربي والشرقي - وهذا في ظل حقبة من سياسات الاستقطاب وأدوات التجاذب والاحتواء التي عرفتها تلك المرحلة المهمة من تاريخ العلاقات الدولية- على عقيدة عسكرية قائمة في الأصل على مقومات لا تعكس حقيقة الموارد الوطنية للدولة الجزائرية: فإذا كانت العقيدة العسكرية السوفياتية المتبناة من طرف مؤسسة الجيش الوطني الشعبي الجزائري سليل جيش التحرير الوطني تقوم على اقتصاد الأسلحة والعتاد والإسراف في تغذية الحرب عن طريق البشر، وهو ما ينسجم أساسا مع مقومات دولة كالاتحاد السوفياتي سابقا، نظرا لما تعرفه من كثافة سكانية ضاغطة ومرتفعة- كمحصلة لسياسات توسعها على حساب تلك الجمهوريات الإسلامية المحيطة بها-. وهو

أمر يتطابق في نفس الوقت مع نهجها الشيوعي، كخط أرواحي تبنته القيادة السوفياتية منذ سنة 1924م (أي بعد انهيار القيصرية الروسية)، تقدس من خلاله المادة على حساب النفس البشرية(Sophie, 2001) . فإنه من الجهة الأخرى، تقوم العقيدة العسكرية الغربية على مبدأ شبه موحد، وهو الاقتصاد في الخسائر البشرية (الذاتية والصديقة) مع الإسراف في استهلاك الأسلحة والعتاد (تغذية مادية للمعارك)، وهذا يعود في الحقيقة إلى العجز البشري الذي تعاني منه تلك الدول، والذي يعد رأسمال تنموي مهم بالنسبة لاقتصادياتها، هذا إلى جانب مستوى الوعي المدني المتقدم في تلك الدول والذي يعد جد راقي (Brooks, 1998).

بالتالي، كلتا العقيدتين العسكريتين - المذكورتين سابقا – بإمكانهما تجسيد الطموحات الإستراتيجية لتلك الكينونات التي أدارت النظام الدولي لأكثر من نصف قرن: وذلك من خلال سياسات التوسع وفرض للنفوذ وقدرة مهمة على العدوان. غير أن القيادة العسكرية الجزائرية، مثلها مثل بقية القيادات العسكرية العربية في تلك الفترة، وتحت مزاعم مفادها أن جيوشها على غرار جيوش دول العالم المتقدم تمتلك عقيدة عسكرية. غير أن التاريخ العسكري للمنطقة كشف زيف واقع تلك المؤسسات العسكرية، وأنها مجرد تنظيمات سياسية مسلحة فشلت مجتمعة في قهر جيش الكيان الصهيوني (Brooks, 1998). في المقابل، نجحت في تكديس خردة سلاح الشرق والغرب، واستعراضها سواء في مهرجاناتها الوطنية أو من أجل تعميق الخلافات بين دول المنطقة، والتي أخذت أغلبية الدول فيها نمط الدولة المعسكر The Garrison State.

يعد مفهوم الدولة المعسكر الذي صاغه هارولد لاسويل في مقالته الشهيرة The Garrison State (خضر، 1985)، هو أقرب لتوصيف واقع الدولة العربية عامة والجزائر خاصة وذلك بعد الاستقلال، إذ يعكس هذا النموذج بناء تصوري تطوري يكشف من خلاله للمتخصصين توقعات المستقبل الذي سيسود فيه متخصصو العنف (العسكريون). حيث تكتسب الصفوة الحاكمة من خلال هذا النموذج معظم المهارات التي عرفت على أنها من صميم المهارات المدنية وأبرزها على الخصوص مهارات التعامل مع رموز الروح المعنوية وبناءات قيم الأمن المجتمعي (خضر، 1985). في إطار هذا النموذج تظهر الصفوة العسكرية على أنها هي الأقرب إلى التجند حسيا ومعنويا لحل وعقد قضايا من صميم الأمن القومي وهذا في أوقات الأزمات. ويكون ذلك على أساس القدرة والسلطة كاتجاه صارم للدولة يلغي بل ويقصي أي حراك فكري من شأنه أن يخل بتوازن النظام. ولكنه من جهة أخرى قد يعطل مشاريع وطنية كالتي أطلقتها نخب عسكرية جزائرية وأخرى مدنية سعت من أجل التأسيس وبناء مدرسة استراتيجية جزائرية تؤمن للجزائر استكمال استقلاليها الفكري والاقتصادي كمسارين متممين لاستقلالها السياسي: كما هو الشأن بالنسبة إلى تلك المبادرة التي أسس لها العقيد شعباني قائد الولاية السادسة والتي تم توقيفها وإنهاؤها (مع إتلاف لكل منجزاتها) من طرف العقيد زرقيني وهذا تحت أوامر وزير الدفاع آنذاك العقيد هواري بومدين (Paul, 1978). حيث حاول العقيد محمد شعباني من خلال مبادرته أن يضع اللبنة الأولى لتكوين جيش جزائري متميز ومختلف تماما عن جيش الاستعمار الفرنسي: حيث عكف مشروعه على جزأرة الجيش الوطني الشعبي وهذا من خلال حرصه الشديد على أن يستمد الجيش الجزائري عقيدته العسكرية من مكونات

ومقومات الشعب الجزائري الثابتة وكذا من طبيعته الجهادية وتاريخه العسكري العريق. معتمدا من أجل تحقيق ذلك على الاستثمار العقلاني واستغلال المقدرات الوطنية المتاحة: المادية منها والبشرية. والتي، على الرغم من قلتها، ساهمت أيما مساهمة في مسيرة المقاومة والصمود الثوري الجزائري أمام أحد أعتى الجيوش النظامية في القرن العشرين (Paul, 1978). إلا أن رؤية الرئيس الراحل هواري بومدين كانت مختلفة تماما عن مشروع العقيد شعباني، حيث اعتبر أن الاعتماد على العقيدة العسكرية للاتحاد السوفياتي -سابقا-، وعلى كفاءة الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي من الذين التحقوا بصفوف جيش التحرير، إلى جانب قيادة ثورية ووطنية في مثل جرأته، كفيلة بإنشاء قوة عسكرية تقلب موازين القوى إقليميا - وحتى عالميا - رأسا على عقب وفي مدة قصيرة (Diane, 2012) لكن حرصه الوطني الشديد، إلى جانب صرامته وحزمه دفعتا به إلى زحزحة كل من يقف أمام طموحاته وإيقاف كل ما أنجزه غيره من مبادرات- مثلما آلت إليه الأمور بالنسبة إلى مبادرة العقيد محمد شعباني، وكان ذلك أواخر سنة 1964م (Diane, 2012)- حرصا منه على حماية مكاسب الثورة واستقرار الدولة ومؤسساتها الفتية.

لكن الرجل، وبعد أحداث أمقالة الأولى سنة 1975 والثانية سنة 1976، بالإضافة إلى حرب أكتوبر 1973 ضد الكيان الصهيوني- أحس بخطورة رؤيته وخطته حيال بناء جيش وطني شعبي جزائري محض، نظرا وكون الأحداث السابقة خاصة المرتبطة منها بحرب أكتوبر 1973 أثبتت له – على الأقل بالنسبة إليه - أن الجيوش العربية ليست بتلك القوى العسكرية النظامية التي يمكن أن يعتمد عليها من أجل تحقيق طموحات إستراتيجية، بل هي مجرد مجموعات مسلحة ضخمة يمكن أن تستغل كوقود في إطار تعميق جراح نزاعات المنطقة الداخلية منها المسلحة والأكثر دموية (Emmanuel, 2014).

أمام تلك المخاوف عمد الرئيس الراحل هواري بومدين إلى إطلاق عملية جزأرة الجيش الوطني الشعبي الجزائري وهذا من خلال: إعادة النظر في أنظمة الخدمة بالجيش وكان ذلك سنة 1977م، محاولة منه لتدارك الأمر. ويعتقد أن مجاهيل محيطه المغلق استعجلوا رحيله وكان ذلك سنة 1979م (Juliette, 1981)إلى جانب تلك المبادرة المتأخرة للرئيس الراحل الهواري بومدين، تأتي محاولة العقيد حشيشي زين العابدين والذي يعد من أحد الرجال الذين عكفوا من أجل نفس الهدف الوطني، حيث عمل على جزأرة الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال (Benjamin, 2001)، والتي تعد من أعرق وأهم المدارس العسكرية في الجزائر بل وحتى بالنسبة إلى أفريقيا، إذ تعد الشريان الأساسي الذي يزود من خلاله الجيش الوطني الشعبي بضباط وكوادر عسكرية ميدانية. إلا أن الأمر استقر في الأخير إلى ما أراده أنصار المدرسة الفرنسية من الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي الذين اندسوا عشية الاستقلال في صفوف جيش التحرير الوطني كعيون فرنسية تأبى التنازل عن إحدى حدائقها الخلفية المهمة في تاريخها الاستعماري.. إنها الجزائر.

ونظرا للظروف والأسباب التي تم عرضها سابقا، لم تتمكن الجزائر من بناء منصة فكرية استراتيجية خاصة بها أو حتى عقيدة عسكرية وطنية تكون بمثابة دليل إرشادي وتوجيهي للجنود، وهذا كله كان في إطار إجهاض مستمر لكل محاولات جزأرة المقومات الروحية (العقائدية) العسكرية أو

التنظيمية (اللوجيستيكية) الخاصة بالجيش الوطني الشعبي الجزائري. في إطار اضطراب التوجه القومي فتارة نحو الشرق وتارة أخرى نحو الغرب. في مرحلة تاريخية من عمر الدولة فقدت خلالها للبوصلة الوطنية التي تساعدها على توجيه المقدرات القومية نحو الأهداف السامية والنبيلة لثورة التشييد والبناء الوطني. وما يعزز من حقيقة بعد المرجعيات العقائدية العسكرية الشرقية منها وحتى الغربية عن الواقع الإستراتيجي، السياسي والتاريخي الجزائري، ما يلي:

أ. الجزائر وعلى عكس النماذج العسكرية الشرقية والغربية المعروضة سابقا، لا تسعى من أجل التوسع أو العدوان، أو حتى فرض أيديولوجية أو نظام عالمي جديد عن طريق ممارسة سلطة الإكراه. وهي التي لم تنته بعد من معركة ترتيب بيتها الداخلي، فكيف لها أن تطمح إلى أخذ المبادرة العسكرية خارج حدودها؟.

ب. الجزائر لا تملك فائضا سكانيا يضيق بها ترابها الوطني أو يتجاوز طموحاتها ومشاريعها التنموية، بل بالعكس فهي تحتاج إلى ضعف نسبة عدد سكانها وهذا من أجل استثمار مواردها (Banque Mondiale, 2017). بالتالي هي في أمس الحاجة إلى الاقتصاد في الرأسمال البشري، فكيف لها إذا أن تعتمد على المنصة الفكرية الإستراتيجية السوفياتية وعقيدتها المادية؟!

د. إن المقومات الدينية الإسلامية والتاريخية الإنسانية لدولة مثل الجزائر لا تسمح بتبديد وتدنيس النفس البشرية سواء كان ذلك في زمن الحرب أو السلم، بالتالي لا يمكن للجزائر أن تعتمد تحت أية حجة كانت العقيدة العسكرية الغربية المسرفة في أسلحة الدمار والإبادة من أجل الاقتصاد في خسائرها البشرية.

ه. إن كلا من المدرستين الشرقية والغربية على معرفة تامة بعدوها، بل وتحرص على تحديده بصفة واضحة وفعلية، كما وتدرس احتمالات تحركاته وكذا طبيعته، وهو ما نجد أثاره في المراجعات الإستراتيجية الخاصة بكل من الاتحاد السوفياتي سابقا وهذا في إطار التعديلات الإستراتيجية السلوكية السوفياتية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة. أو تلك المراجعات الأمريكية بخصوص عقيدتها الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وذلك وفق مقوماتها الوطنية ومدركاتها الإستراتيجية الجديدة (Nicole, 2005).

أما الجزائر فقد اعتمدت تصورا – وليس عقيدة – مختلفا لمواجهة عدو وهمي، لا يمكن تحديد صورة له في الذهن: أحيانا المغرب الشقيق، وأحيانا أمريكا وتارة الكيان الصهيوني. واستثنيت فرنسا التي لم يرد ذكرها أبدا في تصنيف أعداء الجزائر المفترضين. وهكذا دائما ما يتجسد العدو المحتمل في الجزائر في ظل خشبي يحظى بلون جديد من الطلاء وهذا حسب مزاج القيادة المضطرب في ولاء أمني هجين وغير متوازن، وهو ما يفقد للرؤية الإستراتيجية القومية الجزائرية وضوحها ووحدتها. وبعيدا عن شبح الضبابية وعدم الوضوح الإستراتيجي القومي الجزائري ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي مبادرة رئاسية حاولت من خلالها أن تضع المقدرات القومية والنخب الوطنية على قاطرة تأخذ بالجزائر إلى محطة استكمال مسار استقلالها الكامل وتحقيق الانطلاقة المتطلع إليها على أسس تعكس الهوية الإستراتيجية القومية الجزائرية وبسواعد وطنية تؤمن ذاتية واستقلالية المجهود القومي.

الفرع الثاني: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة: المبادرة والمعوقات

هناك مجموعة من الظروف الهامة التي مهدت لمبادرة الرئاسة الجزائرية المتمثلة في إنشاء مؤسسة فكرية استراتيجية تعزز من أطر الأمن القومي الجزائري، وهذا من أجل قطع دابر تسلل العيون الفرنسية داخل البيت القومي الجزائري. منذ استقلال الدولة الجزائرية لم تنقطع محاولات التحكم واختراق الجدار السيادي الجزائري من طرف قصر الرئاسة الفرنسية "الإيليزيه" وذلك في إطار حروب إرجاع خفية تحرك خيوطها "خلية فرنسا أفريقيا" الساعية من أجل إبقاء مستعمرات فرنسا السابقة في أفريقيا تحت دائرة النفوذ الفرنسي (Christophe, 2015). وهنالك من الشواهد التاريخية ما يدعم هذه الوقائع: حيث تشير الكتابات التاريخية إلى أهمية إنجازات مهندس المخابرات الجزائرية المجاهد المرحوم عبد الحفيظ بوصوف والذي يعد من الأوائل الذين قاموا بالكشف عن مجموعة من الخطط والإستراتيجيات الصهيونية التي كانت تحاك ضد الجزائر ونفذت بسواعد فرنسية، وكان ذلك إبان سبعينيات القرن الماضي (Hughes, 2018)،حيث تمكن بوصوف من زرع جواسيس تابعين إلى المخابرات الجزائرية داخل وخارج الوطن، وهو ما أكسب للدولة الجزائرية سمعة قوية وهيبة محترمة لوضعها الإستراتيجي وسط التوازنات الإستراتيجية الإقليمية وحتى العالمية - تعتبر مثلا عملية "اليد المبسوطة" التي هندست لها المخابرات الجزائرية وهذا بالتعاون مع المخابرات السوفياتية أحد أهم العمليات التي وسعت من دائرة تحكم الأمن القومي الجزائري في شفرة التوازنات الإقليمية والدولية (Hughes, 2018)-: يكفي أن نشير إلى أن ترتيب المخابرات الجزائرية آنذاك كان السادس عالميا، والأولى عربيا (Hughes, 2018)، وهو ما أكسب للجناح الديبلوماسي الجزائري وللشأن الداخلي القومي وضعا مريحا ولكن ليس في منأى عن سياسات التربص الفرنسية. وهو ما دفع بجهاز المخابرات الجزائرية كمرحلة أولى إلى تبني استراتيجية "التغلغل المضاد" كاستراتيجية أمنية وهذا من أجل إطفاء عيون الإيليزيه داخل الأراضي الجزائرية (الطابور الخامس)، حيث كان صيد العملاء مرهقا لأنه يمتد منذ مرحلة تسبق الاستقلال الوطني: حيث كانت الجزائر المستعمرة آنذاك من طرف فرنسا وفي خمسينيات القرن الماضي محل اهتمام وتوغل صهيوني مهم، وجاء ذلك في إطار الاتفاق الفرنسي الصهيوني القائم على بنود، من أهمها: استفادة الكيان الصهيوني من تلك المعلومات الفرنسية المتعلقة بالجزائر، نظير دعمه للسلطات الفرنسية في تطوير الأبحاث وإقامة المنشآت النووية (Olivier, 2015).

إلا أنه وفي ثمانينيات القرن الماضي – أي بعد وفاة الرئيس الراحل الهواري بومدين- حاول العقيد الشاذلي بن جديد ضخ دماء جديدة في الجيش الوطني الشعبي وهذا مباشرة بعد تسلمه لمقاليد الحكم في الجزائر (Benjamin, 2001)، غير أن التاريخ الإستراتيجي القومي الجزائري سجل ما مفاده أن الرجل الأول – سابقا- في المخابرات الحربية الجزائرية السيد قاصدي مرباح – وكان ذلك إبان المرحلة البومدينية - والذي أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء إبان فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد (5 نوفمبر 1988 – 9 سبتمبر 1989) – يعتبر مهندس وصاحب فكرة استحداث معهد للدراسات الإستراتيجية تنحصر مهامه في إعداد تقارير ودراسات حول التحركات الفرنسية ضد الجزائر. وكذا إعداد تقارير وأبحاث تعزز من

استراتيجيات إطفاء عيون فرنسا (Myriam, 2015). تأتي تلك المبادرة لتتزامن مع تحولات سياسية مهمة في الداخل الفرنسي، الأمر يتعلق هنا بصعود الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران إلى سدة الحكم في الجمهورية الفرنسية الخامسة، علما أن هذا الأخير كان من أشد المعارضين لفكرة استقلال الجزائر ولبنود اتفاقيات إيفيان أساسا، وهو ما تجلى من خلال تلك الإجراءات التي باشر بها مباشرة بعد دخوله لقصر الإيليزيه: حيث قام بتأسيس "لجنة العلاقات الفرنسية الجزائرية"، أحد أهم اللجان داخل بين الرئاسة الفرنسية والمكلفة بدراسة واستطلاع ورصد المعلومات التي تتعلق بكل تفاصيل الشأن الداخلي الجزائري. إلى جانب مراقبة نشاطات وتحركات بالجناح الوطني والذي كان يضم خيرة أبناء هذا الوطن، من: خبراء، مفكرين، جامعيين، سياسيين، حتى عسكريين ورجال أمن، خلاصة الأمر هم كل من أبدوا معارضة صريحة تجاه المصالح الفرنسية في الجزائر (Francois - Xavier, 1998).

لقد عكف الإيليزيه من أجل ذلك وعبر عملائه داخل التراب الوطني الجزائري من أجل إعداد سيناريو من خلاله يتم تصفية قائمة من الوطنيين الجزائريين، وإطارات المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة التابع لرئاسة الجمهورية الجزائرية على وجه التخصيص، والذي كلف بتقديم دراسة تقييمية لمستقبل الجزائر (Francois - Xavier, 1998) وهو ما أحرج المصالح والسياسات الفرنسية تجاه الجزائر في العديد من المرات. ولقد كان الأستاذ الدكتور جيلالي ليابس أحد أهم وأبرز إطارات تلك المؤسسة البحثية المهمة، إلى جانب إطارات أخرى تمتعت بحس وطني عميق على غرار محمد بوخبزة. لتأتي بعدها أحداث 5 أكتوبر 1988 والتي أربكت الرئيس الشاذلي بن جديد وهذا في إطار استعصاء تام للحلول. كل ذلك يحصل في الجزائر وذلك تحت مراقبة مستمرة للوضع من طرف عيون فرنسا في الجزائر (قدامى ضباط الجيش الفرنسي من الجزائريين الذين التحقوا بمؤسسة الجيش الوطني الشعبي وتسللوا بعدها إلى بقية أجهزة صناعة القرار في الدولة) (Frank, 1994). ونظرا لقوة الشخصية التي كان يتمتع بها قاصدي مرباح إلى جانب نزاهته وحكمته المعروفة في أوساط النخبة والمجتمع الجزائري، قام أحد عملاء فرنسا داخل النظام بدفع الرئيس الشاذلي بن جديد وإقناعه من أجل المباشرة وضرورة تعيين قاصدي مرباح على رأس الحكومة قصد إدارة هذه المرحلة العصيبة على الدولة الجزائرية، نظرا لكونه يملك تلك المؤهلات التي من شأنها أن تعمل على فك الشفرة المعقدة لذلك الظرف الذي يمر به النظام. وهو ما تم بالفعل، حيث عين على رأس الحكومة بتاريخ 5 نوفمبر 1988 (Frank, 1994) نظرا لاستعجالية الأمر، من جهة. وحتى تخمد نفوس المواطنين، من جهة أخرى. باعثا من خلال الإصلاحات التي باشر بها الأمل من جديد في أوساط الشعب الجزائري والذي تعززت ثقة الشعب به خاصة بعد أن أصبح يرى فيه ذلك الرجل المنقذ لاقتصاد الوطن من الأزمة الإقتصادية العالمية لعام 1986 والتي هزت قدرة الجزائريين المعيشية. حيث عكف الرجل على تطبيق إصلاحات صارمة، وهذا في إطار جولات طويلة حاول من خلالها أن يقنع الرئيس بضرورة إجراء تغييرات وتعديلات على مستوى منظومة الحكم، وهو الأمر الذي رضخ له في الأخير الرئيس الشاذلي بن جديد: حيث تمكن قاصدي مرباح من تغيير الدستور، فاتحا بذلك المجال لتعددية حزبية يخلط من خلالها أوراق الإيليزيه في الجزائر، ليكون بذلك أول رجل في الدولة الجزائرية نجح في عملية إخراج المؤسسة العسكرية من السياسة وهذا حدث للمرة الأولى منذ استقلال الدولة

الجزائري. ليذهب أبعد من ذلك، حيث هندس لحملة تطهير كبيرة في البلاد استهدف من ورائها ما أسماه مطاردة "جرذان النظام" - وهي تسمية أطلقها على اللصوص ورؤوس الفساد في النظام – حماية منه للإقتصاد الوطني. وهو ما أثار غضب واستياء عملاء فرنسا في الجزائر، لتبلغ خلافاتهم مع الرجل إلى نقطة اللاعودة. حيث ضغط ودفع رأس هؤلاء العملاء في الجزائر بالرئيس الشاذلي بن جديد من أجل التوقيع على أمر رئاسي ينهي من خلاله مهام العديد من الضباط السامين في الجيش الوطني الشعبي المحسوبين على التيار الوطني. لتستمر سلسلة الإقالات والتغييرات على مستوى وزارة الدفاع الوطني وهذا تحت مباركة عيون فرنسا في الجزائر (Frank, 1994).

إلى جانب ذلك حاول قاصدي مرباح جزأرة الجيش الوطني الشعبي الجزائري وهذا عن طريق ضخ روح فكرية استراتيجية وطنية بعيدة كل البعد عن أجنحة التغلغل الفرنسي، يحاكي في ذلك مبادرة العقيد شعباني السابقة الذكر: حيث قام مرباح من خلال قائمة تضم ما يقارب أربعمائة إطار جزائري من وزارة الدفاع الوطني من قدامى ضباط الجيش الفرنسي بإبعادهم من الجيش الوطني الشعبي، نظرا لتخرج ضباط جزائريين جدد من المدارس العسكرية الجزائرية الذين ليست لديهم أدنى علاقة مع اللوبي الفرنسي في الجزائر. وهي بالتالي تعتبر -بالنسبة إليه- فرصة مناسبة من أجل التخلص من هذا الطابور الذي بات ينخر جسد النظام والدولة معا (Mohammed, 1995). إلا أن تحالف عملاء فرنسا في الجزائر سرعان ما تجند محاولا في ذلك قطع الطريق أمام إصلاحات قاصدي مرباح، عن طريق تكثيف وجوده في البيئة المحيطة بالرئيس الجزائري وقطع أي أمر من شأنه أن يبقي التواصل بين قاصدي مرباح ورئيس الجمهورية، وهو ما مكنهم في الأخير من إحكام القبضة على مؤسسة الجيش الوطني الشعبي. كردة فعل انتقامية من سلسلة تقارير المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، والتي كثيرا ما أحرجت واستفزت المصالح الفرنسية. بل أكثر من ذلك، لقد جعلت عملاء فرنسا في الجزائر يستشعرون الخطر وهو ما دفعهم إلى ضرورة إجهاض حملة التطهير التي شرع فيها قاصدي مرباح في إطار مكافحة الفساد وجزأرة المؤسسات السيادية الجزائرية على غرار مؤسسة الجيش. والتي قدمت على شكل ملفات حساسة – وهذا بعد استقالة الرئيس السابق الشاذلي بن جديد عقب الضغوطات التي مورست عليه من طرف اللوبي الفرنسي في الجزائر من أجل توقيف المسار الانتخابي سنة 1991م - إلى رجل الدولة الجديد الراحل محمد بوضياف.

كانت تقارير المعهد خلاصة عمل محترف ووطني قامت به اللجنة التي أسسها الأستاذ الدكتور جيلالي اليابس، والتي حاول من خلالها دراسة مشاكل المجتمع والدولة وهذا بمساعدة مجموعة مهمة تضم خيرة أبناء هذا الوطن من النخبة الجزائرية، والتي تضم: علماء اجتماع واقتصاد وتربية... إلخ. حيث وقفت أبحاثهم ودراساتهم على حقيقة المعضلة الجزائرية والتي مست كل القطاعات: من تعليم، صحة، فلاحة، مالية... إلخ.

خلصت تقارير تلك اللجنة إلى أن مصادر الفساد في الجزائر تعود أساسا إلى الثراء الفاحش والسريع لإطارات الدولة وخصوصا كوادر الجيش الوطني الشعبي، والتي أدت إلى مشاكل وعواقب وخيمة

على اقتصاد الوطن، هذا من جهة. وتشويه سمعة المؤسسة العسكرية الجزائرية، من جهة أخرى (Jacques, 2002). وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي سعى من خلالها اللوبي الفرنسي داخل النظام الجزائري الضغط على مدير المعهد آنذاك الأستاذ الدكتور جيلالي ليابس. وهذا من أجل أن يقوم بسحب كل التقارير التي تناول من خلالها فريق عمله قضايا الفساد وملفات أخرى حساسة. وهذا بحجة أن الأمر يعود إلى الظرف الحساس الذي تمر به البلاد وأن إخراج مثل هذه الملفات إلى العلن سيهدد بطريقة مباشرة أمن الدولة واستقرارها (Jacques, 2002). وهو مالم يعره الرجل أية أهمية – نظرا لتحسسه من الخطر الذي قد تشكله تلك الضغوطات على حياته قام بمقاسمة تلك القضايا والملفات الحساسة مع بقية أعضاء فريق عمله ممن يحظون بثقته وثقة قاصدي مرباح، على غرار الرجل الثاني في المعهد: محمد بوخبزة. إلا أن ظروف العشرية السوداء في الجزائر عجلت رحيل المدير السابق للمعهد الأستاذ الدكتور جيلالي اليابس وكان ذلك يوم 16 مارس 1993 على أيدي - ما يزعم - الجماعة الإسلامية المسلحة (Jacques, 2002). ليحل محمد بوخبزة محل صديقه المصفى. ليحاول تكمله ما بدأه الأول. حيث صعد من وتيرة وحدة لهجة المعهد تجاه اللوبي الفرنسي بالجزائر وهو الذي اعتبرته فرنسا بمثابة إعلان حرب ضد مصالحها. حيث طالب محمد بوخبزة - الذي خلف صديقه المصفى على رأس المعهد- بضرورة تكوين لجنة وطنية للتحقيق في قضايا الفساد ومحاكمة كل من تسبب في مشكلة المديونية في الجزائر، مع ضرورة استرجاع كل الممتلكات والأموال المنهوبة (Jacques, 2002). هذه الجرأة دفعت بعملاء فرنسا في الجزائر إلى تعقب الخيوط الخلفية المتحكمة في نسيج شبكة تطهير الجزائر من ظاهرة الفساد، ليكتشفوا بعدها أن قاصدي مرباح هو رأس هذه الشبكة. ليوضع إثر هذا بوخبزة هو الآخر تحت المراقبة (Catherine, 2009). ونظرا لخطورة الوضع وتنامي التهديدات على المصالح الفرنسية في الجزائر، تقرر في الأخير تصفية بوخبزة مستغلين أجواء العشرية السوداء الدامية. وبعد أشهر قليلة، من عملية الإغتيال، قرر عملاء فرنسا ضرورة القضاء على قاصدي مرباح مستغلين في ذلك نفس الأوضاع التي آلت إليها الجزائر، ليعرف بعدها المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة انتكاسة وتراجعا قويا نظرا لتصفية أهم رجاله، من جهة. ورحيل إطارات مهمة عن الجزائر مخافة على حياتها وحياة ذويها. وهي التي كانت تبوصل للجزائر مخارج نحو مستقبل أفضل.

المطلب الثاني: الأزمة الإرهابية في الجزائر وتحولات الإستراتيجية الأمنية

خلال الفوضى التي كانت السيدة في عشرية سوداء عطلت فيها مصالح البلاد والعباد، كما وتخللتها أجواء تصفية الحسابات كالمشار إليها سابقا، والتي عرقلت استمرار أعمال ودراسات المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، شهدت الجزائر، في ظل ذلك، نشاطات وأعمال إرهابية متناثرة غير منتظمة، والتي وصلت حدتها بل وتنوعت أساليبها الإجرامية التي طالت مختلف الشرائح الاجتماعية (Michael, 1996). وأمام هذا الوضع الأمني الخطير مع انتشار غير متوقع للظاهرة الإرهابية واستشرائها في أوصال المجتمع الجزائري وهذا بمختلف صورها وأشكالها. مع ظهور آثارها المدمرة على البلاد، أصبح هناك التزام وطني من طرف السلطات الجزائرية (جناح الوطنيين داخل النظام الجزائري، الذين يؤدون أدوارا وظيفية مهمة داخل دواليب السلطة لا يمكن أن يجري التفكير في ظل تلك الظروف الاستغناء عنهم

أو التخلص منهم) بضرورة التصدي العاجل لهذه الظاهرة وذلك عن طريق انتهاج سياسة وطنية أمنية شاملة.

الفرع الأول: السياسة الأمنية الجزائرية إبان العشرية السوداء

أمام هذا الوضع المأساوي والخطير الذي آلت إليه الجزائر، وجدت الأجهزة الأمنية الجزائرية نفسها في بداية الأزمة عاجزة عن مواجهة هذه الظاهرة التي تعد جديدة بالنسبة للأجندة الأمنية الجزائرية. حيث لم تكن قوات الأمن مهيأة للتعامل مع هذا النوع من التهديدات التي أتت على الأخضر واليابس. على العموم، كان هدف التنظيمات الإرهابية من وراء تلك الأعمال تقويض مصالح الجزائر عن طريق تنفيذ مخططات خطيرة تلقت من خلالها البنية التحتية للبلاد ضربات موجعة. كل هذا في إطار إستراتيجية تشبه في أساليبها مناهج الاستعمار الفرنسي كتبنيه لسياسة الأرض المحروقة تحقيقا لأهدافه ومقاصده الاستعمارية (Michael, 1996).

بالتالي، لم يكن أمام أجهزة الأمن الجزائري سوى الاستعداد من أجل مواجهة هذه الظاهرة الغريبة عن المجتمع الجزائري. وهذا في إطار شلل وعجز رهيبين عرفهما المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة على غرار بقية المؤسسات الوطنية الأخرى (BENCHEIKH, 2003). تاركا الساحة الفكرية الجزائرية فارغة في حقبة من الخوف والانسحاب عن أية مبادرة فكرية من شأنها أن تؤسس لوعاء أو مقاربة نظرية تستبصر من خلالها الجزائر من أجل أمنها أو تساعدها في عملية الوعي وبناء مدرك وطني ملم بتلك الحقائق المرتبطة بالواقع الذي تمر به البلاد، إلى جانب الوقوف على طبيعة هذا التهديد الذي يضرب الجزائر في أعماقها.

وأمام هذا الوضع، رسمت الأجهزة الأمنية في الجزائر خططا قصد التصدي للظاهرة الإرهابية. ومن ثم بات القضاء على تلك الجماعات المسلحة وتحجيم نشاطاتها التخريبية محور الاهتمام والتركيز الأمني لأجهزة مكافحة الإرهاب خاصة، والتي أخذت على عاتقها مسؤولية المواجهة بحكم أنها تمثل خط الدفاع الأول وحامي حمى استقرار وأمن المجتمع الجزائري (Abdallah, 2013). لقد اعتمدت السياسة الأمنية الجزائرية من أجل ذلك استراتيجية فعالة، قائمة على الأسلوب العلمي السليم: تخطيطا وتنفيذا. وهذا قصد تحقيق الحسم الأمني مع إحراز النجاح المأمول من وراء تبني صانع القرار الأمني الجزائري لخيار المواجهة (Abdallah, 2013). لقد لعبت الأجهزة الأمنية الجزائرية من خلال تلك الإستراتيجية دورا متميزا ومهما في مكافحة ظاهرة الإرهاب إبان تسعينيات القرن الماضي. ومع تعاظم خطورة العمليات الإرهابية وتطور العمل الإجرامي - خاصة بعد استثماره في التكنولوجيات المتقدمة-، لجأت الأجهزة الأمنية، نتيجة لذلك، إلى تطوير عملها الأمني وهذا عن طريق تبنيها لأسلوب المبادرة والمبادأة، وهذا من خلال عمليات المواجهة الأمنية المباشرة التي تحتكم إلى التكوين العلمي المستمر، كبديل لمناهج الأداء التقليدية والتي كانت تعتمد على أسلوب رد الفعل الأمني كوسيلة للتعامل مع التهديدات الأمنية والتي عجزت خلالها قوات الأمن عن توفير أدنى شروط الأمن والاستقرار المنشودين من طرف المجتمع الجزائري. إلى جانب ذلك، ركزت عمليات التكوين تلك على ضرورة تكييف أساليب العمل الأمني مع التطورات الحاصلة على مستوى

الإستراتيجيات والتكنولوجيات المتقدمة (Abdallah, 2013). وهو ما أهل قوات الأمن الجزائرية ودفع بها إلى نقل المعركة إلى معاقل الإرهاب وهذا قصد هزيمتها وتصفيتها، مؤسسة في إطار ذلك مساحة مهمة من السيطرة والتحكم في اتجاهات الأوضاع الأمنية. لم يكن ذلك ليتحقق لولا التخطيط العلمي السليم الذي مكن أجهزة الأمن الجزائرية من أداء مهامها الموكلة إليها بكفاءة وفاعلية. وهذا تحت عنوان المواجهة الأمنية العلمية العملية، والتي وفرت من خلالها شروط نجاح الأداء القومي الأمني الجزائري في حربه على الإرهاب.

الفرع الثاني: الاتجاهات الإستراتيجية لليقظة الأمنية في الجزائر

تعود نجاعة الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة الجماعات الإرهابية وكذا تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع إلى عوامل عديدة، من بينها: الاعتماد على التكوين المستمر وجهد علمي انخرطت فيه المؤسسات الأمنية، وهذا في إطار تعديل الخطط الأمنية ومراجعتها باستمرار، مع ربطها بالتطورات الحاصلة على مستوى ميادين المواجهة. وكذا تكييفها مع تطور الأساليب الإجرامية المعتمدة من طرف الجماعات الإرهابية والتي استفادت كثيرا من تلك الطفرة العلمية التكنولوجية في تنفيذ أجنداتها الدموية، ما جعلها تباغت وتحدث شللا سلوكيا على مستوى الأداء الأمني القومي. إلى جانب تعزيز اليقظة الأمنية عن طريق ثلاثة عوامل ساهمت في نجاعة سياسات المناعة القومية. وهذا من خلال:

- الحفاظ على جاهزية مستدامة لمختلف الأجهزة الأمنية في عملية المواجهة،
- الإعداد المادي والبشري لكل العناصر الأمنية، تحت أسس وقواعد علمية متقدمة،
- إصلاح المؤسسات الأمنية وتطويرها وفقا لمقتضيات العصر (بركاني، 2015).

على كل، تبقى قوات الأمن صاحبة الدور الأساسي في التصدي لتلك الظاهرة، وهو الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاهتمام والحرص على إنجاح عملية إصلاح وتجديد العمل الأمني. وذلك عن طريق عصرنة المؤسسات الأمنية من أجل أن تواكب تلك التطورات السريعة التي عرفها ولا زال يعرفها ميدان العمل الأمني (بركاني، 2015). مع ترقية الحس الأمني الذي لا غنى عنه في عملية مواجهة تصاعد الظاهرة الإرهابية في البلاد، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق تطبيق إستراتيجية محكمة ومتكاملة تتضمن مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في إعداد وتأهيل كفاءات أمنية تكون في مستوى التحدي والتطلعات الوطنية (بركاني، 2015). وهو ما تحرص عليه جميع المؤسسات الأمنية في العالم، حتى تحافظ على عنصر المبادأة وإحداث المفاجأة عند مواجهة كل أشكال التهديدات الأمنية، عن طريق التنويع والتكثيف في مناهج التدريب الأمني، والتي تنحصر مجمل أهدافه فيما يلي (Abdallah, 2013):

* الرفع من كفاءة ومستوى أداء الأجهزة الأمنية مع تطوير مردود العاملين فيها.

* تطوير قدرات رجال الأمن الفكرية منها والعلمية، مع تكييف أدائهم الأمني بالمستجدات العلمية النظرية الأمنية،

* تنمية مهارات رجال الأمن القيادية منها والعملياتية،

* الارتقاء بمستوى لياقة الأفراد البدنية ما من شأنه أن ينعكس إيجابيا على مردودهم العملي،

* مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الهائل في مجاله الأمني، مع الاستثمار الإستراتيجي في أدواته من أجل مواجهة حازمة وحاسمة لكل التحديات التي تفرضها الجرائم العصرية والتي أصبحت تعتمد على تقنيات وتكنولوجيات متقدمة، تفوق أحيانا توقعات صناع القرار الأمني. وهي التي غالبا ما تصنع الفارق في ميادين المواجهة،

* توحيد أساليب العمل الأمني في إطار صيغ متجانسة لأطر التكوين والتدريب المستمر، مع مراعاة تجديد وتكامل مدخلاتها وأهدافها،

* تنمية وتعميق الوعي الأمني والحس الوطني عند الأفراد، وهذا قصد حشد حضورهم الذهني لمواجهة كل ما يمكنه أن يهدد أمن البلاد،

* رفع الروح المعنوية للأفراد من خلال دعم القيادات الأمنية لهم، وذلك عن طريق ربط مهماتهم بالرسالة الوطنية الثورية ومبادئ جيل أول نوفمبر 1954، وهو ما سيكون له عميق الأثر في نفوسهم ويغرس فيهم قيم التضحية والاستماتة عند أداء واجبهم الوطني،

* تعزيز وتشجيع روح التعاون والعمل الجماعي بين الأفراد وهذا عند مواجهة التهديد الإرهابي أو غيره من التهديدات،

* مواجهة التهديدات الأمنية في زمن قصير وبأقل تكلفة، وهذا حسب الإمكانيات المتاحة من أجل ذلك،

* سدّ الفجوات والثغرات الحالية التي تعتري الأداء الأمني، مع ضرورة معالجتها، وهذا من أجل الارتقاء به إلى مستوى من الاحترافية تعكس تطلعات القيادة السياسية والمجتمع معا (Abdallah, 2013).

وهي إجراءات ارتقت بالتجربة الأمنية الجزائرية في مكافحة الإرهاب إلى مستوى مرجعي عالمي تعود إليه الدول عند بناء أية مقاربة لمواجهة هذا النوع من التهديدات الذي أنهك موارد السلطات ودمر المجتمعات (بركاني، 2015). يمكن القول إنه على الرغم من احترافية وفاعلية الأداء الأمني الجزائري في مواجهته للظاهرة الإرهابية - وهذا في إطار الإجراءات والتعديلات المذكورة سابقا - إلا أن انعدام رؤية استراتيجية بعيدة المدى ومدرسة فكرية أمنية وطنية تديم آثار ذلك الأداء الأمني وتوجه توجها قبليا وبعديا، أوقع الجيش الوطني الشعبي في مأساة ودراما ميدانية - وهذا على الرغم من إجراءات العصرنة التي مست القوات المسلحة الجزائرية دعما لمجهودها الدفاعي عند أداء مهامها الدستورية. وهي التي تحظى بإمكانيات بشرية ومادية تفوق موارد الأجهزة والمؤسسات الأمنية الأخرى في الجزائر-، لتصبح أدواره بوليسية (من مطاردة لعصابات التهريب وتجارة المخدرات إلى تعقب الجماعات الإرهابية). وهي مهمات لم يضطلع بها عبر التاريخ العسكري أي جيش نظامي. فعادة من يقوم بتلك المهمات: التشكيلات الغازية داخل أراضي مستعمراتها والتي لا يحكم سلوكها أية عقيدة عسكرية ولا أي قانون، حيث تقوم بذلك في إطار زماني ومكاني محدود. كما ويسند هذا النوع من المهمات إلى قوات مكافحة الإرهاب، أو قوات الدرك الوطني أو نخبة القوات الخاصة المؤهلة لمحاربة الجريمة المنظمة.

المبحث الثاني

مبادرات التفكير الإستراتيجي: المؤسسات والواقع

تمثل الدعامة الفكرية الإستراتيجية ركيزة مهمة في منظومة العمل الأمني والإستراتيجي، والتي يرتبط نجاحها بمدى توفر تلك الدوائر الفكرية الإستراتيجية القومية. والتي تضمن للجسد الإستراتيجي للدولة ضخ دماء جديدة في شرايينه (Jones, 1999). كون مجموعة التهديدات التي تحدق بالمجتمع أضحت كثيرة ومتشعبة، وبالتالي لا يمكن محاصرة تلك المخاطر إلا من خلال امتلاك معرفة استراتيجية واقعية وعلمية، تنطلق من قراءة سليمة للمقدرات الوطنية ووعي مستمر بتلك التطورات الحاصلة على مستوى دوائر التهديدات المحيطة بالدولة.

المطلب الأول: قراءة في مبادرات المؤسسة العسكرية الجزائرية

في هذا السياق، جاءت العديد من المبادرات التي عملت من أجل إرساء منهج فكري علمي استراتيجي يدعم مهمات الأجهزة الأمنية الجزائرية وهذا قصد مواجهة التهديدات بأسلوب علمي عملي: دراسة وتحليلا وتحركا بفعالية واقتدار كبيرين. ومن بين أهم تلك المبادرات ما انطلق من رحم المؤسسة العسكرية الجزائرية، غير أنه ونظرا لاعتبارات التكتم والتحفظ الذي يفرضه النظام على العسكري و على بيئته ودوائره التابعة له، اكتفت الدراسة بالتطرق إلى ما هو مسرب من معلومات حول تلك المشاريع: من طبيعة قانونية، أهداف وكذا جدوى مؤسسة مثل هكذا فكر واهتمام بالقضايا الإستراتيجية ومسائل الأمن في قطاع الدفاع الوطني، على غرار كل من تلك المؤسسات العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، أو ما يتعلق منه بتلك المبادرة التي أسست من خلالها وبالتعاون مع رئاسة الجمهورية الجزائرية (معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني).

الفرع الأول: المؤسسات العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي في الجزائر

هي واحدة من تلك المبادرات التي أسست بناء على المرسوم الرئاسي رقم 12 – 21 المؤرخ في 22 صفر عام 1433 الموافق ل: 16 جانفي سنة 2012، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات العسكرية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، والتي تعمل من أجل تحقيق أهداف الجيش الوطني الشعبي في مجالات البحث العلمي. وتعكف، حسب المادة السادسة من المرسوم، على تطوير المعارف العلمية التي من شأنها تعزيز القدرات وإمكانيات التحكم في تقنيات وتكنولوجيا الدفاع والأمن الوطني. وهذا من خلال تكوين وحدات بحث، مخابر، ومراكز بحثية، تسخر من أجل ترقية البحث العلمي في المؤسسة العسكرية، وهذا من خلال إعداد أبحاث ودراسات كفيلة بترقية وتطوير أداء الجيش الوطني الشعبي، وهو ما نصت عليه المادة 12 من نفس المرسوم (الأمانة العامة للحكومة، 14 فبراير سنة 2012 الموافق ل: 21 ربيع الأول 1433 هـ). على أن تضمن هذه المؤسسات العسكرية البحثية يقظة علمية مستدامة ترتبط من خلالها المسائل الأمنية والإستراتيجية ذات الأولوية في القطاع مع جميع الظروف والشروط التي من شأنها إنجاح تلك المشاريع والبرامج الجديدة الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وهو ما أشارت إليه المادة 13. مع ضرورة إشراك كل الكفاءات العلمية الجامعية والخبرات المتخصصة المدنية في العملية. وهو ما

حرص من أجله المعهد العسكري للوثائق والتقويم و الاستقبالية، أحد أهم المؤسسات العلمية العسكرية في الجزائر، وهذا من خلال بعث نقاش علمي عسكري مدني داخل المؤسسة حول قضايا الأمن ومسائل الدفاع الوطني والتحولات الجيوأمنية، في إطار ندوات وحلقات فكرية، ورشات وملتقيات ينشطها خبراء عسكريون ومدنيون. إلى جانب إشراف كوادر المعهد على العديد من الدراسات والأبحاث الإستراتيجية المهتمة بقضايا الأمن الوطني، التوازنات العسكرية، وشؤون الدفاع الوطني وهذا تنمية لحقل التفكير الإستراتيجي في المؤسسة العسكرية الجزائرية. كما تجدر الإشارة أن هذه المبادرة تتزامن مع استفاقة النخب الجامعية من خلال استقطاب تلك المبادرات لكفاءات علمية جامعية، والتي حاولت نقل تلك التجربة العلمية داخل منابر الجامعة الجزائرية. وهو ما سعت إليه هذه الأخيرة من خلال فتح مشاريع بحثية متخصصة، فرق بحث، وفروع علمية في الدراسات الأمنية بأقسام العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إلا أنها، كمجهود أكاديمي، لم ترق إلى مستوى تطلعات الجامعة والمؤسسات الأمنية السيادية، نظرا لكونها اكتفت بتكرار وتقليد مقاربات المدارس الأمنية النقدية على اختلافها في الدول الغربية، على غرار كل من: مدرسة كوبنهاغن، مدرسة باريس، ومدرسة أبرستويث. في تبعية وانقياد علمي لتلك المرجعيات العلمية، وهو ما عطل المجهود الجامعي الجزائري وحرمه من مساعي تأسيس منصة فكرية علمية وطنية تتوحد من ورائها الرؤية الإستراتيجية القومية.

الفرع الثاني: معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني: تحرير للفكر الأمني أم تقييد له؟

استحدثت رئاسة الجمهورية الجزائرية معهدا خاصا بالدراسات العليا في الأمن الوطني - مكلفة في ذلك المستشار لدى رئيس الجمهورية المعني بالتنسيق بين مصالح الأمن الملحقة لرئاسة الجمهورية الجنرال بشير طرطاق بمهمة توجيه المعهد والسهر على تسييره - وتعد هذه الخطوة مهمة في مسيرة بناء مدرسة معرفية أمنية جزائرية جادة، توفر من خلالها لصانعي القرار الأمني في الجزائر إستراتيجيات ومقاربات أمنية ودفاعية، مصدرها مجهود علمي نخبوي هجين: مزيج من التجربة العسكرية والخبرة العلمية وضعت تحت تصرف هذه المؤسسة الأولى من نوعها في البلاد، وهذا بعد أن كانت القطاعات الأمنية والعسكرية في الجزائر تلجأ إلى خبرة مجموعة من المستشارين يوزعون في دوائرها من أجل إعداد السياسات أو المخرجات أمنية، كوسيلة تقليدية اعتمدت سابقا من طرف السلطات المتعاقبة في الجزائر، وهذا قبل تولي عبد العزيز بوتفليقة (الرئيس الحالي للجمهورية الجزائرية) زمام الحكم في البلاد. حيث أصدر المرسوم الرئاسي رقم 17 – 145 المؤرخ في 19 أفريل 2017، المنشور في العدد 26 من الجريدة الرسمية الجزائرية، والذي جاء فيه ما مفاده استحداث مؤسسة تكوين عسكرية مستقلة ملحقة برئاسة الجمهورية أطلق عليها معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني (الأمانةالعامة للحكومة، 23 أبريل 2017 الموافق ل: 26 رجب 1438ه). حيث أفاد المرسوم أن المعهد يلحق برئاسة الجمهورية، حيث يكلف المستشار لدى رئيس الجمهورية الذي يدعى المنسق بتوجيه كوادر المعهد والسهر على سيره الحسن. في حين يمارس الوصاية البيداغوجية على هذا المعهد في مجال التكوين العالي كل من وزير التعليم العالي

والبحث العلمي ووزير الدفاع الوطني (الأمانةالعامة للحكومة، 23 أبريل 2017 الموافق ل: 26 رجب 1438ه).

يضمن هذا المعهد من خلال إطاراته العسكرية والمدنية تكوينا جامعيا لفائدة إطارات الأمن في علوم الأمن الوطني، الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية. كما وتسهر هذه المؤسسة على تقديم تكوين متواصل لفائدة المستخدمين العسكريين والمدنيين في الجيش الوطني الشعبي وكذا بقية أعوان الدولة إلى جانب فتحها المجال لإطارات الدول الأجنبية وتمثيلياتها في الجزائر الاستفادة من فرص التكوين المتاحة في المعهد، وهذا في إطار دورات تكوين دولية في الدراسات العليا في الأمن الوطني، كل حسب مجال اختصاصه. كما يتم تخصيص دورات تكوينية لفائدة متربصين أحرار يتم انتقاؤهم من مجموع الإطارات السامية الجزائرية المدنية منها والعسكرية، إلى جانب كوادر أجنبية.

كما يعكف المعهد على تطوير البحث العلمي في مجال الأمن الوطني وهذا من خلال الأشغال والدراسات والندوات والملتقيات وكذا المحاضرات التي تنظم في إطار برامج سنوية تدعم من خلالها مردود إطارات الهيئات العسكرية والمدنية التي تتقاطع نشاطاتها مع مجالات الإستراتيجية والعلاقات الدولية.

علما أن هذه المبادرة جاءت في ظل ظروف أمنية متوترة سادت المنطقة المتاخمة للشريط الحدودي الجزائري، والتي دفعت برئاسة الجمهورية الجزائرية إلى تفعيل دور مراكز ومعاهد الدراسات الأمنية والإستراتيجية قصد استشراف الوضع، خاصة وأن القوى الفاعلة دوليا أصبحت تعتمد على الدوائر البحثية العلمية كمنصات تنطلق منها كل سياساتها الأمنية واستراتيجياتها العسكرية. وأكثر ما يعزز من القيمة الأكاديمية للمعهد هي تلك الاستقلالية التي يتمتع بها في مجال التسيير الإداري والذمة المالية، وهو ما أكد عليه المرسوم الرئاسي (الأمانةالعامة للحكومة، 23 أبريل 2017 الموافق لـ: 26 رجب 1438ه)، تفاديا لوقوع المؤسسة تحت الوصاية السياسية أو تحويل دراساتها لمصلحة جهات ومصالح معينة.

المطلب الثاني: الأبعاد الإستراتيجية لمبادرة الرئاسة: الطموحات والمعوقات

نظرا للتحديات الجيوسياسية والأمنية المحيطة بالجزائر، أدركت مؤسسة الرئاسة الجزائرية أن مواجهة تلك المستويات المتباينة الخطورة من التهديدات لن تكون إلا عن طريق الأسلوب العلمي: تفكيرا وتخطيطا واستشرافا، وهذا قصد إنجاح واستمرار فوقية الخط الأمني السيادي للدولة الجزائرية، من خلال التحضير الأكاديمي العلمي للكوادر والعناصر الأمنية، وهذا من خلال ما يقدمه المعهد من دراسات ودورات تكوينية في مجالات أمنية مختلفة، إلى جانب استشراف أشكال التهديدات المستقبلية واستراتيجيات التصدي لها.

الفرع الأول: السلوك الأمني القومي الجزائري: الأخطاء وسبل الإصلاح

تأتي هذه الخطوة المهمة من أجل تفادي وقوع الأجهزة الأمنية الجزائرية في أمراض أمنية اعترت السلوك الأمني الجزائري وهذا عند المراحل الأولى من المواجهة الأمنية القومية الجزائرية للتهديدات الإرهابية – في تسعينيات القرن الماضي-: ففي هذا الإطار، ظهرت مجموعة من الأمراض الأمنية تزايدت نسبتها نتيجة لعوامل عديدة ساعدت على استشرائها وضاعفت من خطورتها، بل وأضحت من العوامل

السلبية التي بإمكانها أن ترهن تضحيات ومجهود الأداء الأمني القومي الجزائري، وانخراط المواطن الجزائري فيه. ومن بين أهم تلك الأمراض – والتي تعتبر أخطاء وصدوع أمنية وجب ردمها-، ما يلي (بركاني، 2015):

- **التهوين الأمني:** حيث تتعمد من خلالها بعض المستويات القيادية في الأجهزة الأمنية التقليل من حجم الحدث الأمني وتقديمه في شكل مطمئن، مقللة في ذلك قيمته الحقيقية،

- **التهويل الأمني:** هو تضخيم الحدث الأمني وتقديمه في شكل مقلق ومبالغ فيه، لا يعكس قيمة الحدث الحقيقية،

- **الاستنزاف الأمني:** حيث تفرض الظروف الأمنية على كل المستويات الأمنية المسؤولة مضاعفة مجهودها الأمني، وهذا من أجل تحقيق الغرض المنشود (حفظ الأمن واستقرار المجتمع). ويعتبر الاستنزاف الأمني ظاهرة سلبية تؤثر على التركيز والانتشار الأمني المتوازن: فالإفراط في التواجد الأمني يحول دون ممارسة العمل الأمني،

- **الغرور الأمني:** هو مبالغة القيادات الأمنية في تقدير إمكانياتها وقدراتها بشكل نرجسي ومبالغ فيه- بعيدا كل البعد عن الحقائق التي ترتبط بتلك الإمكانيات والقدرات-. فهذا النوع من الغرور يؤدي بصاحبه إلى الاعتقاد الزائف بوصوله إلى حد كمال الأداء الأمني،

- **الجمود الأمني:** هو اكتفاء الفكر الأمني برد الفعل، عند تفاعله مع الأحداث اليومية، عوض التحمس من أجل تطوير التصدي للمشكلات الأمنية تصديا علميا. على العموم، الجمود الأمني من شأنه أن ينعكس سلبيا على مردود الأداء الأمني اليومي،

- **الاسترخاء الأمني:** هو تلك الثغرات التي من شأنها أن تشكل أوجه النقص والقصور في اليقظة والحضور الأمنيين، ما يسهل بالنسبة لمصادر التهديد من إمكانية توجيه أعمالها الانتقامية ضد مصالح الأمن. وهذا من أجل إجهاض عملها الأمني وخطط المواجهة المعدة من أجل ذلك.

إضافة إلى كل ذلك، هنالك أمراض أخرى من شأنها أن تؤثر سلبا على عمليات التصدي والمواجهة الأمنية. نظرا للاعتبارات المذكورة أعلاه، رأت رئاسة الجمهورية الجزائرية - من خلال معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني- تفاديا لتلك الأمراض - السابقة الذكر- أن إعداد العنصر البشري وفق أسس علمية وفكرية ممنهجة من شأنه أن يرتقي بمستوى الأداء الأمني الوطني (الأمانةالعامة للحكومة، 23 أبريل 2017 الموافق ل: 26 رجب 1438ه). من أجل ذلك، اعتبرت مؤسسة الرئاسة أنه لا يجب أن ينظر إلى تكاليف تحسين الأداء البشري الأمني على أنها نفقات مالية لا جدوى منها أو تصب في خانة المجهول، بل هي استثمار للرأس المال البشري: فالاختيار العلمي السليم لمناهج التكوين المناسبة القائمة على مقاربات علمية أمنية حديثة من شأنها أن تساهم في تطوير مهارات رجال الأمن عند مواجهة التهديدات والأزمات الأمنية.

تنفيذا للسياسة الأمنية للدولة الجزائرية ونهوضا بالرسالة الشريفة لأجهزة الأمن، عمل معهد الدراسات العليا في الأمن الوطني من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

* إعداد مقاربات إستراتيجية وأمنية ينطلق من خلالها رجال الأمن - المستفيدين من برامج التكوين- بمخرجات علمية (مفاهيم، نظريات واستراتيجيات) تؤهلهم للتعامل والتكيف مع كافة الوضعيات والمتغيرات الأمنية،

* تأهيل الإطارات الأمنية تأهيلا علميا، وهذا من خلال التعود على التفكير العلمي وتحليل المواقف، والمعلومات والظواهر الأمنية، تحليلا علميا. وهو ما ييسر لهم سبل المبادرة والتحرك الأمني بفاعلية واقتدار كبيرين،

* الاستعانة بالمناهج العلمية الحديثة قصد تطوير وتنمية التفكير الإستراتيجي الاستباقي (الاستشراف الإستراتيجي) عند رجل الأمن. فالتفوق الأمني على مسارح العمليات لا يأتي نتيجة الارتجالية في الفكر والسلوك، بل كتتويج لتكوين علمي طويل، تنتقى من خلاله تلك الكفاءات التي من شأنها أن ترفع التحدي ويعتمد علها في تنفيذ السياسة الأمنية القومية.

يمكن أن نعتبر، من خلال هذه الدراسة، أن المقومات العلمية والفكرية الإستراتيجية هي خط الدفاع الأول والمناعة القومية الأكثر أهمية عند رسم أية سياسة أمنية أو إعداد خطة استراتيجية. فهي من تقف وراء نجاح أغلب السياسات الأمنية في الدول المتقدمة وكانت سببا في رشادتها ونجاعتها. على أن يفهم من وراء تلك المقومات: كل ما من شأنه أن يساعد على بناء مدرسة فكرية استراتيجية وطنية تعكس حقائق التاريخ وموارد الدولة، تنخرط من خلالها النخب العلمية في مسارات واتجاهات علمية تؤمن للدولة مناعة فكرية تجنبها الوقوع في محطات أمنية تعصف بكيان الدولة والمجتمع. وهو ما لم تتيسر للجزائر تحقيقه، على الرغم من تلك المبادرات السابقة الذكر، نظرا لكونها اعتمدت وبقسط كبير على ما تقدمه الشراكات الأمنية لها من برامج دعم علمية وتقنية، وهو ما أفقد المجهود الأمني القومي الجزائري هويته وحضوره الفكري الوطني. ولهذا بات مشروع بناء مدرسة جزائرية في الفكر الإستراتيجي من المسائل الأكثر أهمية في الوقت الحاضر، نظرا وللحاجة التي يبديها السلوك الأمني الجزائري إلى مثل هذه المرجعيات التي من شأنها أن تعزز استمرار واستقرار الدولة عند كل عاصفة أمنية أو أزمة تهدد كيانها ووجودها، في بيئة جيوسياسية مضطربة. شأنها في ذلك شأن الدول التي تسعى لأن يكون لها وزن وسمعة محترمة وسط الدول، وهذا لن يتأتى لها إلا من خلال مجهود فكري استراتيجي ذاتي يعزز من قيم المناعة الأمنية الوطنية، وحس أمني رفيع المستوى منقح بتلك التكنولوجيات الحديثة التي من شأنها أن تساهم في كسر الأطر التقليدية للمفاهيم والممارسات الأمنية التي باتت لا تستجيب لحاجيات الأمن الاجتماعية والإقليمية. ولهذا حاول المعهد العالي لدراسات الأمن الوطني من خلال برامجه العلمية التأكيد على أهمية تعبئة كل الطاقات الفكرية والخبرات الميدانية الوطنية الكفيلة من أجل بناء مرجعية فكرية استراتيجية جزائرية تستمد قيمها من مبادئ ثورة نوفمبر المجيدة. مرجعية تساهم من خلالها في تنمية الإدراك والوعي الأمنيين وهذا بين مختلف إطارات الأمن والدفاع الوطني إلى جانب القطاعات السيادية الأخرى، وذلك من خلال (David T, 1998):

- **تنمية اليقظة الإستراتيجية عند كوادر الأمن:** وهذا عبر استراتيجية واضحة المعالم، تبرز من خلالها لرجال الأمن خطورة التهديدات الأمنية والآثار الناجمة عن استشرائها في الفضاء المجتمعي وجسد الدولة معا،

- **نشر كل الاجتهادات الفكرية والميدانية الأمنية الجزائرية:** التي بذلت في سبيل مواجهة الأزمات والتهديدات الأمنية. مع ضرورة تبصير الإطارات الأمنية بتلك المقاربات العلمية التي من شأنها أن ترفع من مستوى جاهزيتهم الأمنية، وهذا قصد تأمين استقرار وسلام اجتماعي دائم.

الفرع الثاني: مستقبل الفكر الإستراتيجي في الجزائر: المعوقات والآفاق

يمكن القول إن الخبرة السلوكية الأمنية الجزائرية لم يتم تجميعها إلى حد الآن في شكل دليل منهجي عملي أو منصة فكرية ميدانية ينطلق منها الأداء الأمني القومي عند أي حدث أو تهديد أمني. وعلى الرغم من كون المؤسسات الأمنية في الجزائر اكتسبت خبرة ومرونة كبيرتين عند التعامل مع كل أشكال التهديدات التقليدية منها وغير التقليدية، إشارة في ذلك إلى أهمية الدور الذي لعبته مصالح الاستخبارات الجزائرية في إجهاض العديد من المؤامرات والتهديدات الداخلية والخارجية، إلا أن اليد الفرنسية المبسوطة داخل النظام السياسي الجزائري، من خلال البعض من عملائها، حالت دون تحرر الفكر الإستراتيجي الجزائري أو تشكيل مدرسة أمنية وطنية خاصة بها، وهذا في إطار سلسلة من التصفيات الجسدية راح ضحيتها العديد من الكفاءات الوطنية الجزائرية وهذا منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. لهذا، كان لزاما على صناع القرار في الجزائر إعادة النظر في خيارات الدولة الإستراتيجية منها والأمنية. هذا في حالة ما إذا أبدوا رغبة في تأسيس مدرسة استراتيجية جزائرية وعقيدة أمنية تعكس مرآتها التاريخية ومقدراتها الوطنية ومبادئ ثورة أول نوفمبر المجيدة، تضبط من خلالها مهام قوات الأمن الوطني والجيش الوطني الشعبي حاضرا ومستقبلا. هذا في إطار توفر مجموعة من الشروط، من بينها:

* الاعتماد على المقومات المادية والمعنوية الوطنية في إنجاز أي مشروع وطني،

* ضمان قدرة المؤسسات الأمنية ودوائر البحث العلمية (من مراكز دراسات وجامعات) على أداء دورها بشرف، مع تأمين جميع موارد الإبداع الحقيقية التي من شأنها أن ترتقي بتلك الإمكانيات إلى مستوى يعكس تطلعات تلك السواعد الوطنية المنخرطة في معركة بناء وتعزيز التحصينات الأمنية القومية، لا تستنزف من أجلها مقدرات البلاد ولا تنهزم أمام التهديدات.

على أن تراعى من أجل ذلك جملة من الإصلاحات، تعمل من خلالها على احترافية المؤسسات الأمنية بالجزائر:

أ. ربط المؤسسات الأمنية مع الدوائر البحثية الأكاديمية الجامعية ربطا يقلص من مساحة الغرور الأمني. وهذا في إطار إخضاع الأداء الأمني إلى الدراسة والبحث وكذا التقويم العلمي المستمر،

ب. تعتبر المؤسسات الأمنية خط الدولة الأمامي عند مواجهتها للتهديدات. أما دوائر البحث العلمي والجامعي فهي عمق تلك المؤسسات الفكري في حالات الاستقرار أو الأزمات،

ج. تفادي انخراط المؤسسات الأمنية في أي نزاع سياسي بين فئات المجتمع أو تكون طرفا فيه،

د. العمل على دعم السياسات الأمنية وربطها بمجهود فكري تنخرط من خلاله النخب العلمية انخراطا صادقا، تكون فيه سلطة العلوم أولى من سلطة الذخيرة، حتى يستتب للمؤسسات الأمنية أمرها بحكمة ورشادة. وتمنح للدولة من خلالها مسافة أمن وتفكير وجاهزية عند حدوث أي أزمة أو موقف أمني مفاجئ.

الخاتمة:

بناء على ما سبق، يمكن القول إن الفكر الإستراتيجي، لا يعتبر خلاصة ظروف ارتجالية أو عاطفة قومية عمياء، وإنما يعكس مكانة المعرفة والعلوم في أجندة الدولة. ويظهر في إطار رغبة قومية في بناء قوة معرفية استراتيجية وطنية من شأنها أن تعزز دعائم السيادة واستقلالية الأداء الوطني. فبقدر ما يعكس الفكر الإستراتيجي قدرة وقوة الدول في التحكم في شؤونها الأمنية والدفاعية، بقدر ما ينعكس هذا التحكم على سمعة قوتها في العلاقات الدولية.

على الرغم من كون الفكر الإستراتيجي في الجزائر عرف مبادرات وطنية مهمة، إلا أن الاهتمام بهذا الحقل الدراسي المهم جاء متأخرا، في إطار مجهود علمي لا يعكس مقومات ومقدرات الدولة، نظرا للقيود التي تفرضها الإرادة الفرنسية، محاولة منها إبقاء هذا البلد داخل دائرة نفوذها التقليدية، وهو ما انعكس سلبا على المجهود الفكري الوطني، هذا في إطار الصراعات التي عرفها النظام السياسي وتغول المؤسسة العسكرية وجعل الخوض في قضايا الدفاع والأمن الوطني اختصاصا حصريا وخاصا بالمؤسسات الأمنية. وهو ما أشار إليه أولي ويفر Ole Waever عند حديثه عن مفهوم الأمننة، معتبرا أن المقصود من هذا الأخير، هو سطوة وهيمنة صفوة الأمن (رجال الأمن وخبراء العنف) كطبقة اجتماعية متنفذة على مقاليد تسيير شؤون الدولة، وهذا من خلال تحويلهم لكل القضايا المجتمعية إلى مسائل مرتبطة بالقيم المركزية لأمن الدولة (Balzacq, 2010) ما يفتح لهم ولمؤسساتهم رواقا مهما تتوسع من خلالها مساحة سلطتهم الممارسة على حساب مساحة الديمقراطية والفكرة المتحررة. وفي هذا الأمر، وقفت الدراسة على مجموعة من الاستنتاجات يمكن حصرها فيما يلي:

1- تعتبر الحدود المفروضة من طرف الجماعة الحاكمة في الجزائر من خلال نواتها الصلبة (الضباط الجزائريون في جيش الاستعمار الفرنسي - سابقا- المتواجدين داخل المؤسسة العسكرية الجزائرية) على المعرفة الإستراتيجية الوطنية أحد المعوقات الأكثر أهمية والتي حالت دون تحرر الفكر الإستراتيجي في الجزائر. وهذا في إطار حرص تلك النواة على إبقاء رابطة الولاء لفرنسا بعيدا عن أية مبادرة من شأنها أن تكسر أو تعكر صفو تلك العلاقة.

2- إذا كانت قيمة المجهود الفكري الإستراتيجي الوطني الجزائري منحسرة جدا في أوقات السلم، فأمر كهذا من شأنه أن يرهن هيبة وضع الجزائر أمنيا في المستقبل - وهذا على الرغم من توفر خبرة سلوكية أمنية محترمة- إلا أن تغييب هذا المجهود العلمي الإستراتيجي الوطني من شأنه أن يحرم المؤسسات الأمنية والعسكرية الجزائرية من الفعالية مرة أخرى عند الاصطدام بأول حدث أمني لم يسبق وأن تعرضت له الأدوات الأمنية الجزائرية.

3- وحدها المؤسسة العسكرية في الجزائر من تملك - لاعتبارات داخلية وخارجية أشارت إليها الدراسة سابقا- مفاتيح تحرير الفكر الإستراتيجي الوطني، فهي تشكل مركز ثقل مهم في المجتمع والدولة، فمن شأن أي تغيير إيجابي في عقلية وأجيال المؤسسة أن يكون له الأثر كل مجهود فكري وطني من شأنه أن يساهم في إكمال مسيرة الاستقلال الوطني، استقلالا فكريا يكسب للدولة هيبة وشخصية استراتيجية تعيد للجزائر مكانتها الحقيقية تضطلع من خلالها الأمة الإسلامية نحو مستقبل يكفل لها الأمن والاستقرار المنشودين.

مراجع المقال:

1. إبراهيم خضر. (1985). الجيش والمجتمع: دراسات في علم الإجتماع العسكري. القاهرة: دار المعارف.
2. الأمانة العامة للحكومة. (14 فبراير سنة 2012 الموافق ل: 21 ربيع الأول 1433 ه). الجريدة الرسمية. الجريدة الرسمية (07)، 23.
3. الأمانةالعامة للحكومة. (23 أبريل 2017 الموافق ل: 26 رجب 1438ه). الجريدة الرسمية. الجريدة الرسمية (26)، 17.
4. محمد بركاني. (2015). الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة ظاهرة الإرهاب. الجزائر: قيادة الدرك الوطني.
5. *Abdallah, S. (2013). Algeria's Counter - Terrorism Strategy to Protect the State From New Threats. United States Army War College.*
6. *Balzacq, T. (2010). Constructivism and Securization Studies, In The Routledge Handbook of Security Studies. UK, and New York: Routledge.*
7. *Banque Mondiale. (2017). State and Development. Oxford University Press.*
8. *BENCHEIKH, M. (2003). Algérie: un systéme politique militarisé. Paris: L'Harmattan.*
9. *Benjamin, S. (2001). Algeria, 1830-2000: A Short History. New York: Cornell University Press, Ithaca.*
10. *Brooks, R. (1998). Political Military Relations and the Stability of Arab Regimes. Adelphi Paper(324), p. 23.*
11. *Catherine, S. (2009). Algérie, les années pieds - rouges. Paris: La Découverte.*
12. *Christophe, B. (2015). Hollande l'Africaine. La Découverte.*
13. *David T, G. (1998). Redefining Security: Poulation Movements and National Security. Westport, CT: Praeger.*
14. *Diane, D. (2012). Les derniers jours des dictateurs. Perrin.*
15. *Emmanuel, A. (2014). Le mythe Boumediene dans les lieux de mémoire de la guerre d'independance algerienne. Paris: Karthala.*
16. *Florini, A. (1998). The New Security Thinking: A Review of the North American Literature. New York: Rockefeller Brothers Fund.*
17. *Francois - Xavier, V. (1998). La Francafrique, le plus long scandale de la République. Stock.*
18. *Frank, T. (1994). Political parties of the Middle East and North Africa. Greenwood press.*
19. *Hughes, M. (2018). Dictionnaire du renseignement. Perrin.*
20. *Jacques, B. (2002). Encyclopédie du renseignement et des services secrets. Editions Lavauzelle.*

21. *Jean - René, B. (2006). Pour une étique du métier des armes. Vaincre la violence. Vuibert.*
22. *Jones, R. (1999). Security, Strategy, and Critical Theory. Boulder, CO: Lynne Rienner.*
23. *Juliette, M. (1981). L'Algerie de Boumédiene. New York: Presses de la Cité.*
24. *Loup, F. (1999). La Démarche doctrinale. Objectif doctrine, p. 19.*
25. *Michael, W. (1996). The Islamist Challenge in Algeria: A Political History. New York: NYU Press.*
26. *Mohammed, H. (1995). Le Systéme Boussouf dans Le Drame algérien, Un peuple otage. Paris: La Découverte.*
27. *Moller, B. (2000). The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction. Copenhagen: Copenhagen Peace Research Institute.*
28. *Myriam, A.-A. (2015). L'expérience démocratique en Algérie: 1988 - 1992: apprentissages politiques et changement de régime. Paris: Presses de Sciences Po.*
29. *Nicole, B. (2005). Faut - il avoir peur de l'Amérique. Paris: éditions du Seuil.*
30. *Olivier, F. (2015). Le renseignement dans la guerre. Folio Histoire, p. 41.*
31. *Paul, B. (1978). La Stratégie de Boumediene: textes, choisis et presentes par Paul Balta et Claudine Rulleau. Sindbad.*
32. *Sophie, C. (2001). Les élments clés de la Guerre Froide. Paris: Editions Jeunes.*
33. *Walt, S. (1991). The Renaissance of Security Studies. International Studies Quarterly 35.1.*
34. *Walt, S. (1991). The Renaissance of Security Studies. International Studies Quarterly, pp. 22-31.*
35. *Watson, D. (1996). On Human Security. Current History 95.604.*